ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

University of St Andrews | FOUNDED 1413

سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب

المشهد الاجتماعي

E/ESCWA/CL3.SEP/2020/POLICY BRIEF.3

مقدمة

أسفرت حالات الموت والإصابات وموجات النزوح في الجمهورية العربية السورية عن معاناة إنسانية هائلة، ولعلّ الاستقطاب الاجتماعي الذي أحدثه النزاع هو أحد مخلّفاته الأكثر تدميراً على المدى الطويل. فالتشنّج على أساس الهوية، وافتقار المجتمع إلى الثقة في دوافع الأطراف الأخرى، وانتشار الخطابات الإقصائية التي «تلغي الآخر» قد يكون لها آثار طويلة الأمد ولا يمكن معالجتها، ولا بد من الاعتراف بها في عملية ما بعد اتفاق السلام إذا كان من المزمع إبرام عقد اجتماعي عادل ومستدام.

يسلطّ موجز السياسات هذا الضوء على جسامة الأضرار التي لحقت بالنسيج الاجتماعي للبلد، ويقدّم خيارات على مستوى السياسات لمعالجة هذه الأضرار وتداركها وعكس مسارها في مرحلة ما بعد النزاع.

© iStock.com / mrtaytas

النتائج الرئيسية

لا يزال النزاع يلحق أضراراً بالهياكل الاجتماعية والبنى الأساسية المادية، فيؤدي إلى انقطاع الكهرباء وانعدام المياه الآمنة، ويحول دون الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمل اللائق. وعلى الرغم من تحسّن الظروف عموماً في بعض المناطق، فإنّ النقص في التمويل والمساعدة، وتشدُّد سياسات الحدود والتسجيل سيؤديان حتماً إلى تدهور الوضع الإنساني، لا سيما في حال عدم التوصل إلى حل للنزاع.

وفي عام 2019، كان أكثر من 11.7 مليون شخص في البلد بحاجة إلى شكل واحد على الأقل من المساعدة الإنسانية، وكان 5 ملايين شخص بحاجة ماسّة إلى المساعدة.

نتيجة خفض حدة النزاع في السنوات القليلة الماضية، تحسّن الأمن الغذائي والوصول إلى السوق، إلا أن القيود المفروضة على تسليم السلع لا تزال شديدة. فقد عانى حوالي 6.5 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في عام 2019.

وارتفع عدد اللاجئين المهاجرين ارتفاعاً كبيراً منذ بداية النزاع، ما يدل على أن البلد لا يزال يفتقر إلى السلامة والأمان. وفي عام 2020، بلغ عدد السوريين المسجّلين كلاجئين أكثر من 5.5 مليون شخص، توزّع معظمهم في خمسة بلدان، هي: الأردن وتركيا والعراق ولبنان ومصر.

وأُصيب أكثر من 40 في المائة من البنى الأساسية للمدارس بالشلل، ومن كل ثلاث مدارس، هناك واحدة إما تضررت أو دُمِّرَت أو استُخدِمَت كملجأ. ويحتاج نحو 5.9 مليون طفل إلى دعم تعليمي. وكان هناك نحو مليوني طفل في سن الدراسة داخل الجمهورية العربية السورية غير مُلتحقين بالمدارس خلال العام الدراسي 2017-2018.

وقد تحطّمت الطفولة والتطلّعات الأكاديمية للشباب والأطفال، إذ لجأت الأسر إلى استراتيجيات التكيّف الضارة لتخفيف الأعباء المالية التي تتحمّلها، مثل المشاركة في استغلال الأطفال، الذي يشمل فرض الزواج المبكر عليهم وتجنيدهم في الجماعات المسلحة. وقد يكون فقدان جيل كامل أمراً لا رجعة فيه، فالعديد منهم فقدوا سنوات طفولتهم التكوينية، وحُرموا من التعليم، وعانوا تجاربَ مؤلمة.

ومن بين الشواغل المتعلقة بالحماية، أفادت نسبة 59 في المائة من المجتمعات المحلية التي جرى تقييمها بأنها فقدت وثائقَ مدنية لأسباب عدة، مثل ترك الأوراق عند الفرار من إطلاق النار، وانتهاء الصلاحية، وغياب الخدمات القانونية، والمصادرة. ويشكل غياب الوثائق الثبوتية، ولا سيما بطاقات الهوية السورية، تهديداً خطيراً للمدنيين، إذ يحدّ من إمكانية حصولهم على المعونة الإنسانية والخدمات العامة. والأهم من ذلك أن غياب هذه الوثائق يعرّض بعضاً منهم، ولا سيما المواليد الجدد والأطفال، لخطر انعدام الجنسية والتهميش الاجتماعي الطويل الأمد.

وعلى الرغم من أنّ ثقافة الجمهورية العربية السورية لطالما اتّسمت بكونها مزيجاً من الثقافات التقليدية والحديثة، إذ ورثت سماتٍ من الحضارات التي ازدهرت عبر تاريخها، فإنّ النّزاع قلّل من التسامح وزاد من قمع الهويات والأيديولوجيات والأديان والأعراق المتعددة التي كانت جزءاً من النسيج الاجتماعي قبل النزاع. وقد حرّضت القوى القمعية على الانقسام، وأرغمت الأفراد على التحيّز لطرف دون الآخر. وترسّخ التطرّف بجميع أنواعه في بعض المناطق، واستمرّ أتباعه في نشر رسائل الكراهية وفي بسط نفوذهم باستخدام الخوف والقهر.

الشكل 1- توزيع المحتاجين، 2019

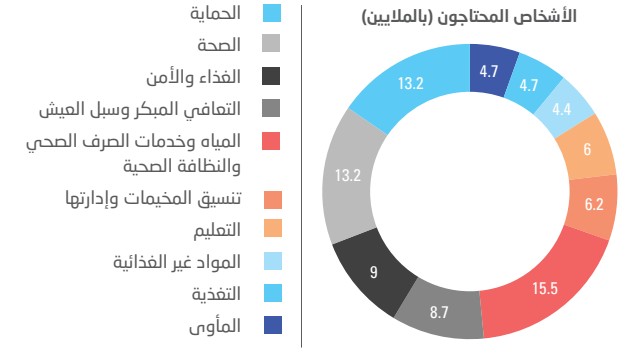

المصدر: OCHA، 2019.

الشكل 2- الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، السنة الدراسية 2017-2018

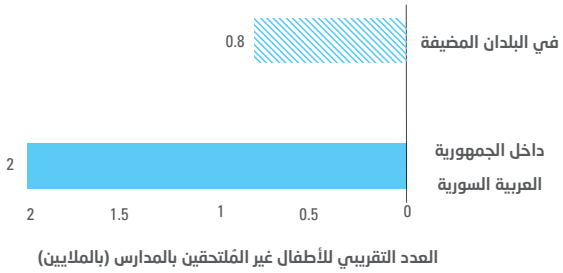

المصدر: No Lost Generation, "Investing in the Future: Protection and learning for all Syrian children and youth", Brussels III Conference pamphlet, March 2019.

خيارات على مستوى السياسات

لا يمكن الشروع في بناء المصالحة الاجتماعية والوطنية إلا إذا انتهى القتال، والتزمت جميع الأطراف بالتوصل إلى حل سياسي. ولا بد من أن تترافق عملية التفاوض لإنهاء النزاع العسكري مع عملية المصالحة الوطنية، ولا بد من أن يستند كل منهما إلى الآخر. فهدف الحل السياسي، في نهاية المطاف، هو مصلحة المجتمع السوري ورفاهه، وليس الاكتفاء بحد أدنى من التوافق بين الأطراف المتحاربة. ومن المهم أيضاً الإقرار بأن ثمة ارتباط وثيق بين عملية المصالحة الشاملة وإعادة بناء هوية وطنية شاملة للجميع وترميم رأس المال الاجتماعي الذي تدهور بسبب النزاع والاستقطاب. فالهوية السورية تعددية، وتعبّر عن التنوع الثقافي السوري، ولا يمكن اختزالها في أي عنصر من عناصرها. وعلى جميع الأطراف السورية أن تعترف ببعضها البعض، وأن تسلّم بحقوق جميع السوريين في العيش والمشاركة في المجتمع، بغض النظر عن منظورهم السياسي. وكذلك، لا بد من التصدي لمساعي المستفيدين من الحرب، الذين يستثمرون في السياسات الطائفية وخطاب الكراهية والممارسات التي تؤجج الاستقطاب.

ومن الضروري وضع إطار قانوني مناسب ومدونة لقواعد السلوك لوسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة، وينبغي أن تتضمن القوانين ومدونة السلوك مبادئ توجيهية واضحة تحدد الحقوق والقيود المفروضة على خطاب الاستفزاز والحض على الكراهية، وعلى نشر أي مواد تشكل تهديداً خطيراً لحياة أي شخص أو سلامته أو أمنه.

كما يجب أن يكون تقديم الإغاثة الإنسانية وتنشيط سبل العيش حداً أدنى مفروغاً منه، لا أمراً يمكن المساومة عليه. وكما أظهرت تقارير سابقة للأمم المتحدة، أسهم تخفيف القيود على العمليات عبر الحدود في تحسن وصول المساعدات الإنسانية إلى مواقع مختلفة. على سبيل المثال، سلمت 1,160 شاحنة (30 شحنة) في حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2019 مساعدات منقذة للحياة لأكثر من مليون شخص من خلال عمليات تسليم عبر الحدود، بما في ذلك مساعدات غذائية لنحو 827,000 شخص. ولكن، في كانون الثاني/يناير 2020، مع إلغاء التسليم من الأردن والعراق وتجديد إذن التسليم لمدة ستة أشهر فقط، انخفضت نقاط إيصال المعونة عبر الحدود. وفي المبدأ، ينبغي معالجة هذه المسائل وتلك المتصلة بها كجزء من موضوع أوسع يشمل مناقشة العقوبات. وبما أن المساعدات عبر الحدود ضرورية من الناحية العملية، فإن تسييسها سيؤدي إلى نقص حاد في مقومات العيش بالنسبة إلى عدد كبير من السوريين الذين يعتمدون عليها.

وينبغي أن تشمل الإصلاحات أيضاً إعادة تقييم العقوبات الشاملة التي تضر بالسوريين جميعاً بلا تمييز، وبالمعاملات الاقتصادية كافة، حتى تلك المخصصة لتلبية الاحتياجات اليومية.

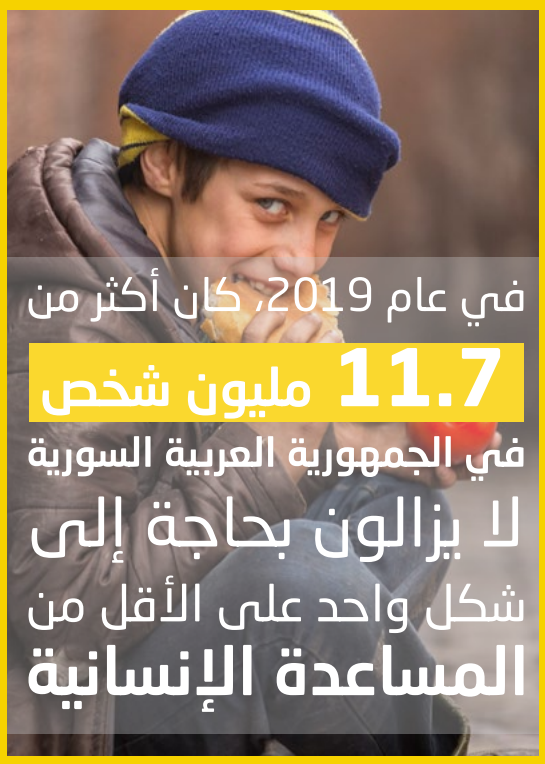

كما يجب إطلاق سراح المعتقلين وتوضيح مصير عشرات الآلاف من المفقودين. وقد تكرر هذا المطلب مراراً من قِبل المجتمع المدني السوري والأمم المتحدة، ومؤخراً في الرسالة الثلاثية الموجهة إلى الأمم المتحدة من إيران وتركيا وروسيا. وينبغي أن تشمل الإصلاحات إيقاف عمليات الاعتقال أو الاحتجاز التعسفية، أو القائمة على الانتماء السياسي الفعلي أو المشبوه، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة عن «محكمة مكافحة الإرهاب» التي أنشئت في عام 2012 عقب سلسلة من المراسيم والقوانين التي بدأت، في نيسان/أبريل 2011، برفع حالة الطوارئ القائمة منذ عام 1963.

إن إعادة بناء رأس المال الاجتماعي ليس بالأمر السهل، وينضوي تحت عملية أوسع للتعافي والمصالحة، لكن المجتمع المدني السوري ومراكز الفكر والباحثين يعملون، مستعينين بالأبحاث القائمة على الأدلة، لمعالجة هذه القضايا بشكلٍ مُباشر. وينبغي دعم عملهم هذا والاستفادة منه. وأكّد عدد كبير من الخبراء السوريين على أهمية التدابير المحلية في جمع السوريين من مختلف الانتماءات السياسية وتوحيدهم، من خلال مبادرات اقتصادية واجتماعية محلية مشتركة. ومن شأن هذه التدابير إعادة إحياء الترابط الاقتصادي، وتوفير فرص كسب الرزق والمساهمة في بناء رأس مال اجتماعي إيجابي.

ومن مآسي النزاع تهميش دور المجتمع السوري كطرف قادر على إحداث التغيير في مستقبله. وينبغي أن يتاح المجال للسوريين داخل البلد وخارجه لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مستقبلهم، سواء في المفاوضات الرسمية أو في الحياة العامة. وهذا يعني إيلاء اهتمام خاص للمنظمات المعنية بالنساء والشباب وتلك المعنية باللاجئين في البلدان المجاورة. فالوقت قد حان لتوفير مزيد من المنابر أو المنتديات لتوسيع نطاقها.

© iStock.com / serkansenturk

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

20-00404